دمشق وبغداد: ٣ مسارات في اختبار النيات المشتركة

زياد غصن
كاتب ومحلل سياسي

تتزايد فرص التقارب السوري العراقي بعد كارثة زلزال شباط/فبراير الماضي، الذي كان للموقف العراقي رسمياً وشعبياً -وما قُدم على مدار أسابيع عدة من دعم لوجستي ومساعدات إغاثية عاجلة- أثره البالغ في نفوس السوريين ومؤسساتهم الرسمية والأهلية. وبحسب المعلومات المتوفرة، فإن أشهر ما بعد الزلزال المذكور شهدت زيارات متبادلة عدة لمسؤولي البلدين، بعضها تم الإعلان عنه، وبعضها الآخر بقي بعيداً من الأضواء، وذلك بغية تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات ووضعها على سكتها الصحيحة والمفيدة للبلدين. ومن المتوقع أن تنعكس إجراءات الانفتاح على ٣ مستويات هي:

- العلاقات السياسية بين البلدين وما تتطلبه المرحلة الحالية من تنسيق مشترك في مواجهة ملفات إقليمية ودولية تهم البلدين معاً.
- العلاقات الاقتصادية التي تفرضها عوامل عدة، من قبيل: التقارب الجغرافي، والمصالح الاقتصادية المتبادلة، والتحديات المشتركة.
- العلاقات الاجتماعية والسياحية وما تعنيه من تسهيل عمليات الانتقال لمواطني البلدين، بقصد الزيارات الاجتماعية أو السياحة الدينية والتعاون الأهلي والمجتمعي.

ضرورات سياسية

موقف العراق الداعم لعودة سوريا إلى جامعة الدول العربية، وما بذله من جهود لتحقيق تلك العودة بالتعاون مع دول أخرى، كالجزائر والإمارات العربية المتحدة، نقل العلاقات السياسية بين البلدين من حالة الرتابة والحذر إلى حالة التنشيط والتواصل بحثاً عن قواسم مشتركة يمكن البناء عليها لفتح صفحة جديدة من التعاون السياسي، ولا سيما أن البلدين حافظا طيلة السنوات السابقة على تمثيل دبلوماسي عالي المستوى. وما يشجع البلدين على المضي قدماً في تفعيل علاقاتهما السياسية وتحسينها مجموعة من المصالح المشتركة، أبرزها:

- تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين البلدين في مواجهة تهديد تنظيم "داعش" أو ما تبقى من خلاياه النشطة والمنتشرة في المناطق الحدودية، التي لا تزال تشكل تهديداً مباشراً لأمن البلدين واستقرارهما في ضوء ما تنفذه من عمليات إرهابية ضد المدنيين والنقاط العسكرية في كلا البلدين.
- تنسيق المواقف حيال العلاقة مع بعض دول الجوار والإقليم، وفي مقدمتها العلاقة مع تركيا التي تخرق سيادة الدولتين بتدخلها العسكري المباشر، بذريعة محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني وملاحقتهم، إضافة إلى عدم التزام أنقرة بالاتفاقيات الدولية والثلاثية المتعلقة بحصص البلدين من مياه نهري الفرات ودجلة، والتي تسبب إجراءاتها المتمثلة بخفض منسوب المياه المتجهة إلى أراضي الدولتين آثاراً سلبية عميقة تمس حياة ملايين السوريين والعراقيين.
- المتغيرات الإقليمية والدولية بوجهيها: السلبي المتمثل في تبعات الحرب الأوكرانية والموقف الغربي منها، وأثر ذلك في العلاقات الدولية والأسواق العالمية، والإيجابي المتعلق بالانفتاح الصيني على توسيع مجالات التعاون مع دول المنطقة وتعميقها.
- تكريس مرجعية العاصمتين في كل ما يتعلق بشؤونهما الداخلية واتخاذ القرارات اللازمة، بما يحفظ سيادة كل منهما ويضع حداً لمحاولات الخارج تكريس واقع يهدد مصالح البلدين واستقرارهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

مصالح اقتصادية

الانعكاس الفعلي لمستوى التقارب السوري - العراقي سيكون في المجال الاقتصادي من خلال مؤشرات عدة يمكن إيجازها بالبنود التالية:

- واقع المبادلات التجارية بين البلدين ومدى تأثرها بالانفتاح السياسي الحاصل. فرصة نمو هذه المبادلات تبدو متوفرة لأسباب عدة منها: حاجة السوق العراقية إلى العديد من السلع والمنتجات الزراعية والصناعية المنتجة في سوريا، والتي يمكن أن تشكل حالة تنافسية كبيرة بفضل القرب الجغرافي.
- التعاون في المجالات الاستثمارية والبحثية والعلمية وغيرها. مثلاً، الاستثمارات العراقية الإجمالية في سوريا شكلت لغاية العام الماضي ما نسبته ٣١٪، لتأتي بذلك في المرتبة الثانية بعد لبنان، الذي بلغت نسبة استثمارات أبنائه الإجمالية في سوريا نحو ٣٢٪، لكن تدني نسبة المشروعات العراقية المنفذة أو التي ما زالت قيد التنفيذ ربما يشكل أحد الملفات المهمة الواجب بحثها ونقاشها رسمياً.

أما مجالات التعاون البحثي والعلمي فهي أكثر من واسعة. ولعل الاتفاقية الزراعية التي وقعت بين ٤ دول عربية، من بينها سوريا والعراق، تشكل إضافة مهمة للجهود الإقليمية الساعية إلى مواجهة تداعيات أزمات الغذاء والتغيرات المناخية.

> نقل العلاقات السياسية بين البلدين من حالة الرتابة والحذر إلى حالة التنشيط والتواصل بحثاً عن قواسم مشتركة يمكن البناء عليها لفتح صفحة جديدة من التعاون السياسي

- تنشيط تجارة الترانزيت من خلال تسهيل عمليات تأمين العراق لاحتياجاته من السلع والبضائع المستوردة عبر المرافئ السورية، وتحديداً مرفأ طرطوس. هذا النشاط التجاري تأثر خلال السنوات الماضية بفعل الظروف الأمنية التي مر بها البلدان وتهديدات تنظيم "داعش"، فضلاً عن العقوبات والضغوط التي تمارسها واشنطن لمنع تقارب البلدين اقتصادياً وتحويل التجارة المتوسطية نحو المرافئ الصهيونية.
- إعادة إحياء المشاريع الاستراتيجية الثنائية أو الإقليمية، كإعادة العمل بتصدير النفط العراقي عبر المرافئ السورية، وذلك عبر إصلاح وصيانة خطوط النقل المتوقفة عن العمل منذ ثمانينات القرن الماضي أو العمل على مد خطوط جديدة.

ثمة اتفاقيات جرى التوقيع عليها سابقاً بين سوريا والعراق، وبين سوريا والعراق وإيران، بغية تحقيق الربط السككي بين الدول الثلاث وإنشاء شبكة أنابيب هدفها تصدير النفط والغاز المنتج في كل من إيران والعراق عبر المرافئ السورية. وهناك أيضاً مشروع الربط الكهربائي مع العراق ضمن مشروع الربط العربي وغيرها من المشروعات الحيوية والمؤثرة في المشهد الاقتصادي الإقليمي.

مطالب شعبية

اختارت كثير من الأسر السورية مدناً عراقية للإقامة والعمل فيها طيلة السنوات الماضية، الأمر الذي يفرض على البلدين تسهيل عمليات الانتقال والتنقل لأسباب اجتماعية واقتصادية ودينية، إذ إن لديهما مقامات دينية تستقطب زواراً على مدار العام من البلدين ومن غيرهما من البلدان العربية والإقليمية، بحيث نشطت السياحة الدينية بشكل أكبر من السابق، ويمكنها أن تتوسع أكثر مع استقرار البلدين وتحسن الأوضاع الاقتصادية فيهما.

ما يتوفر من معلومات عن الأجواء التي رافقت زيارات المسؤولين السوريين والعراقيين المتبادلة تشي بأن المرحلة المقبلة يمكن أن تشهد نقلة نوعية في علاقات البلدين قد تصل إلى مرحلة من التكامل والتعاون، وتعوض بذلك عن سنوات القطيعة والجفاء والحذر، لكن هل تكون بعض الدول الإقليمية سعيدة بهذا الواقع الجديد؟ وماذا عن الموقف الأميركي والضغوط التي يمكن أن تمارس لإفشال التقارب أو محاصرته؟

هناك خبر صغير قادم. إذا ما تم الإعلان عنه وخرج إلى حيز التنفيذ، فهذا يعني أن العلاقات بين البلدين ذاهبة إلى مكان يسعد كل عربي، ولن يعوقها شيء عن الوصول إلى مبتغاها.

أمريكا والهند تشتركان في المصالح وليس الديمقراطية

الخنادق

لعقود طويلة، كان الرؤساء الأمريكيون كلما سافروا إلى الهند يعبرون عن الشراكة الوثيقة بين "أقدم ديمقراطية في العالم" و "أكبر ديمقراطية في العالم". إلا أن الهند خلال الحرب الباردة مثلًا رفضت الانحياز إلى واشنطن، وأقامت علاقات جيدة مع موسكو، ورفضت العمل مع الولايات المتحدة ضد إيران، ولم تعادِ النظام العسكري في ميانمار. وعلى الرغم من ذلك، عندما أبرم الرئيس جورج دبليو بوش صفقة نووية مدنية مع الهند في عام ٢٠٠٥، أعلن أن النظام الديمقراطي في الهند يعني أن الدولتين "شريكتان طبيعيتان" توحدهما "قيم راسخة". لكن ذلك لا يتخطى الخطابات الجماهيرية والدبلوماسية، والتي تُظهر للجمهور أنّ حجر الزاوية في العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأخرى هي قيم الديموقراطية. في حين أنّ المصالح فقط هي الحاكمة.

مصالح مشتركة

الحق أنّ واشنطن تحتاج إلى الهند، خاصة أنّ مصالحهما المادية المشتركة أصبحت أقوى. لدى الهند والولايات المتحدة الآن عدو جيوسياسي واضح ومشترك في الصين، ويدرك كل منهما أن الآخر يمكن أن يساعد منافسة بكين. بالنسبة للولايات المتحدة، تعد الهند قوة محورية ضخمة في آسيا تقع على طرق بحرية مهمة وتشترك في حدود برية طويلة متنازع عليها مع الصين. وبالنسبة للهند، تعد الولايات المتحدة مصدرًا جذابا للتكنولوجيا المتقدمة والتعليم والاستثمار.

من المتوقع أن تفرش واشنطن في الأسبوع المقبل السجادة الحمراء لرئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي، وتستضيفه في مأدبة عشاء رسمية، وهي الزيارة الثالثة من نوعها لإدارة بايدن، الذي سيفعل أي شيء لضمان أن تنتهي الزيارة بتقارب أكبر على المستويين الاقتصادي والعسكري. كما سيلقي مودي كلمة في جلسة مشتركة للكونجرس وهي المرة الثانية التي يفعل فيها ذلك كرئيس للوزراء الهندي.

«فطم» نيودلهي عن روسيا

بحسب مجلة فورين بوليسي فإنّ هذه الزيارة ليست مجرد أبهة ورمزية. تريد الولايات المتحدة أن تجعل الهند أعمق في فلكها الصناعي والدفاعي، مع فائدة إضافية تتمثل في المساعدة في "فطم" جيش نيودلهي عن روسيا، وسلاسل التوريد الأمريكية عن الصين. وعلى الرغم من أن الجانبين التزما الصمت بشأن الإعلانات المخطط لها، إلا أن عددًا من الاتفاقيات المتوقعة بشأن رقائق أشباه الموصلات ومحركات الطائرات المقاتلة كانت قيد الإعداد منذ شهور، مدعومة بزيارات إلى نيودلهي قام بها وزير الدفاع لويد أوستن ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان في الأسابيع التي سبقت زيارة مودي. وقد ورد أن الجانبين أبرموا صفقة للهند لشراء أكثر من عشرين طائرة أمريكية بدون طيار.

"العلاقة الوحيدة التي كانت الولايات المتحدة حذرة منها تقليديًا في العلاقات الدفاعية الأوثق مع الهند هي الشراكة الهندية الروسية"، تقول أبارنا باندي، مديرة مبادرة الهند في معهد هدسون. "هذه فرصة واحدة حيث إذا كان من الممكن فطام الهند بسبب نقص قطع الإمداد، أو المعدات الإشكالية، أو اقتراب روسيا من الصين، [يمكنك] إقناع الهند بشراء المزيد من الولايات المتحدة وشركاء الولايات المتحدة وحلفائها."

ومن المرجح أن تحدث أهم التطورات على الجبهة الدفاعية، خاصة إذا أثمرت المناقشات الأخيرة حول الإنتاج المشترك للمحركات النفاثة والمدفعية بعيدة المدى والمركبات العسكرية الأسبوع المقبل، وهي نتاج تقارب دام سنوات حول تقاسم تكنولوجيا الدفاع مع الهند. "هذا ليس مجرد تصنيع في الهند، إنه نقل حقيقي للتكنولوجيا"، يقول رودرا تشودري، مدير مركز أبحاث كارنيجي الهند ومقره نيودلهي. ويعتبره "مشكلة كبيرة."

إذن إنها فرصة "زواج مصلحة"، خاصة أنّ حوالي نصف المعدات العسكرية الهندية روسية الصنع، وعلى الرغم من أن نيودلهي أمضت سنوات في محاولة تنويع هذا العرض، إلا أن حرب روسيا المطولة في أوكرانيا زادت من الحاجة الملحة للعثور على زملاء جدد. وأيضًا، تدهورت علاقة الهند مع الصين في وقت سابق وبشكل أكثر دراماتيكية، حيث أدت الاشتباكات العسكرية على حدودهما المشتركة إلى تطهير الهند للتكنولوجيا الصينية (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حظر تيك توك) منذ ما يقرب من ثلاث سنوات. كما أن التوسع البحري الصيني في المحيط الهندي أفزع الهند وعزز أهمية ما يسمى بمجموعة الدول الرباعية. وفي الوقت نفسه، تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها بشكل عاجل إعادة توجيه سلاسل توريد التكنولوجيا العالمية لتقليل الاعتماد على الصين.

● التحليل الإخباري

لبنان...أزمة حُكم أم أزمة خيارات؟

زياد ناصر الدين
كاتب ومحلل سياسي

لا يزال لبنان يعاني من أزمة نقص في المناعة السياسية والاستقلالية، ليؤكّد واقعُه السياسي أنّه كيان مركّب يرفض وجوده وموقعه الجغرافي وأهميّة مرافئه، وتنوّع ثقافته، وقدرة أبنائه وسعة انتشار مغتربيه. لذا نراه وشعبه يدفعون أثماناً باهظة مع كلّ تحوّل إقليمي أو دولي، وعند كلّ استحقاق داخلي خاصة الانتخابات الرئاسيّة.

لقد كانت جميع المراحل التي مرّ بها لبنان سلبيّة منذ اندلاع الحروب الداخلية في العام ١٩٧٥، التي تنوّعت بين طائفية ومذهبية وسياسية وأهلية، وانتهت جميعها بنتيجة "لا غالب ولا مغلوب"، باستثناء الحرب مع العدو الإسرائيلي، والتي حقّقت فيها المقاومة انتصارات مدويّة.

راهناً، تعيش منطقة الشرق الأوسط عموماً تحوّلات كبرى، ليس سياسيّاً فحسب، بل على المستوى الاقتصادي أيضاً:

١- التحوّل العربي مع الجمهورية الإسلامية، والاتفاق السعودي -الإيراني في بكين بعيداً عن الرضى الأميركي.

٢- التقارب العربي-السوري وانعكاساته على المنطقة وأهمية ملف إعادة إعمار سوريا، وعودة النازحين من الأردن وتركيا والعراق ولبنان.

٣- التحوّل العربي بالعلاقة مع الصين وتوقيع اتفاقيات شراكة سياسية–اقتصادية مهمة، بين بكين ومجلس التعاون دول الخليج الفارسي عامة والسعوديّة خاصة، كما كانت القمة العربية الصينية لافتة في هذا الإطار.

٤- انضمام دول نفطية إلى منظمة "بريكس" كأعضاء ثابتين، مثل السعودية والإمارات والجزائر والبحرين، إضافة إلى إيران.

٥- الاتفاق بين الصين من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، على توقيع عقود النفط المقبلة بالعملات المحلية، وليس بالدولار.

٦- رؤية ٢٠٣٠ الاقتصادية في السعودية التي تدعو الدول العربية وصولاً إلى البحر المتوسّط إلى التشبيك الاقتصادي.

٧- رؤية العراق للتنمية الاقتصادية التي تعتبر أنّ لبنان بمرافئه، وخاصة في طرابلس، هو نقطة انطلاق أساسيّة إلى أوروبا.

٨- توسّع الخلاف الأميركي-العربي من ناحية الخيارات والتوجّهات.

٩- الترتيبات المالية والنقدية الجديدة التي تأخذ النظام العالمي إلى تعددية قطبية مالية، مع التغيّرات الكبرى التي طرأت على مستوى نظام التجارة العالمي والمرافئ ونظام السويفت.

١٠- إنشاء بنك التنمية الصيني، الذي سيكون منافساً بالحد الأدنى لصندوق النقد الدولي، بعيداً عن الارتهان السياسي، وعاملاً مساعداً لمنظّمتي "بريكس" و"شنغهاي".

١١- خطوط أنابيب نقل الغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا ستكون خارج منظمة شرق المتوسط التي يقودها العدو الإسرائيلي.

١٢- عدم قبول الدول العربية الكبرى بالتطبيع مع العدو، والحاجة الملحة إلى قيام بيروت بدورها بإنهاء أيّ خطوات ومفاعيل للتطبيع الاقتصادي.

بعد هذه التحوّلات، من الواجب أن نسأل عن مسار لبنان المستقبلي وخياراته ودوره، خاصة مع بروز مشاكل جوهريّة بين الولايات المتحدة والعرب، وخاصة السعودية، والتحاق الدول العربية باتفاقيات كبرى مع الصين في خطوة أساسيّة للتوجّه شرقاً.